تسقط المحاكمات الرجعية !

باش تتحل محاكمة جديدة فى تونس : قرابة الاربعين شاب باش يتمداو على محكمة امن الدولة نهار ١٦ سبتمبر ١٩٧٢ ، متوجهة ضدهم تهمة مؤامرة على امن الدولة والتحريض على الشغب وتشويش الامن العام وتكوين منظمة غير قانونية وتهم اخرى غيرها .

المحاكمة هاذى جات بعد الحوادث الكبيرة اللى عاشتها بلادنا العام هذا وبالخصوص مظاهرات الطلبة والشعب متاع فيفرى واضرابات العمال فى العاصمة وسفاقس وقفصة وغيرهم .

قدام هاالنضالات الحكومة ما جاوبت كان بالقمع والاضطهاد : سيت كلابها البوليسية و"البوب" والحرس والجيش على الشعب ، ضربت الطلبة والتلامذة وسكرتلهم كلياتهم ومدارسهم ، سركلت الخدامة وضربتهم وطردتهم ، وقفت الشبان المناضلين وعذبتهم ورماتهم فى الحبوسات ، اعتقلت العمال وعداتهم على المحكمة وسجنتهم ، ووصلت باش تضرب المتظاهرين بالرصاص وتقتل اولاد الشعب .

كذلك الحكومة قدام الكفاح الشعبى استعملت الدمغجة والكذب والدعاية الخبيثة باش توسخ نضال الجماهير وتشوهو وتضعفو : ادعات اللى هو تهديم وهمجية وتكسير ، وقالت اللى هو خدمة "كمشة مخربين" "اعداء للامة والشعب" ، وقالت اللى هو من تحت يد الخارج وقالت اللى هو مؤامرة صهيونية منظمتها اسرائيل ...

لكن لا فادها قدام نضال الشعب لا القمع ولا الكذب وما نجمتش توقف الكفاح ، ورغم كل القمع تواصلت الاضرابات وتجبرت الحكومة باش توخر قدام الجماهير . تضرب وتقمع ولكن ديمة توخر والنضال يتقدم .

واليوم ما هياش راجعة فى القمع والكذب ، شدت مناضلين وباش تعديهم على المحكمة زعمة زعمة هوما اللى شعلو المظاهرات والاضرابات . لكن ياخى نسات والا تحب تنسى اللى المظاهرات هى اللى تشعل فيها بيدها ، تشعل فيها بالاستغلال اللى مسلطتو على الشعب والاضطهاد اللى مهبطتو عليه . ها النظام الدستورى اللى ما را منو الشعب كان البطالة والفقر ، والاستغلال والظلم والتطريد من القراية والخدمة ، والغربة والتشريد ، النظام هذا هو بيدو اللى لز الجماهير للنضال والمقاومة واللى دفعهم للمظاهرات والاضرابات .

آشكون هو المتآمر على امن الشعب ؟ ما هو الا نظام بورقيبة اللى يستغل فى الخدامة ويفقر فى الفلاحة ويشرد فى المواطنين . آشكون هو اللى يشوش فى راحة الشعب ويحرض على الشغب ؟ ما هو الا نظام الدستور اللى ضرب الطلبة وحاكم العمال ورمى الجماهير بالرصاص . آشكون هو اللى يتآمر مع الاجانب و بايع بلادنا جملة للامريكان والفرانسيس ؟ ما هى الا حكومة نويرة وجماعتو اللى حالين تونس للاستعماريين ينهبو فيها كيما حبو واشتهاو . واشكون هو عميل الصهيونية واسرائيل ؟ ما هو الا بورقيبة اللى يسجن فى المناضلين المتضامنين مع فلسطين ويبعث فى برقيات التهانى لصاحبو الملك حسين جزار الشعب الفلسطينى .

بورقيبة يحب يغطى هذا الكل و يوسخ المناضلين و يردهم مشوشين و متآمرين و متعاملين مع الخارج . لكن اشكونهم فى الحقيقة ؟ هما المناضلين ؟

اربعين شاب ، طلبة و مثقفين ، غالبهم شدهم البوليس تو اكثر من ستة شهور يعنى بعد حواد فيفرى و عذبهم و تنكل بيهم و رماهم فى الحبس ، من جملتهم الرفيق احمد بن عثمان اللى تو عنده عام و نصف و هو فى التوقيف و كذلك الرفيقة دليلة بن عثمان اللى هى مناضلة ثورية عذبها البوليس و رماها فى الحبس تو أكثر من نصف عام و ثمة كذلك بعض المناضلين اللى كانو تحاكمو و تربطو عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ كيف الهاشمى الطرودى و عبدالله الرويسى و عبد الله الداى الشابى و محمد صالح فليس و ثمة عدد كبير من الطلبة اللى شاركو فى حركة فيفرى و كذلك مناضلين من صفاقس و قفصة و القصرين.

ها الشبان هادم آمنو بقضية الشعب و يحبو يخدمو لصلحتو و يربطو ارواحهم بالكفاح متاعو ، و يعاونوه على تنظيم نفسو باش يتغلب على الاعداء متاعو .

بالمحاكمة هذى النظام يحب يعزلهم على الشعب و يعزل الشعب عليهم ، كذلك يظن اللى بالمحاكم ينجم يطفى النضال الشعبى و يخوف المناضلين . هذى هى حساباتو ، لكن اللى يحسب وحد و يفضلو .

كيما محاكمة ١٩٦٨ مافادتوحتى شى و رجعت عليه وفضحتو و كيما ما فادتوش محاكمة الرفيقة سيمون بن عثمان و كيما فشلت محاكمة عمال "السوريتراس" و كشفتو قدام الطبقة الشغيلة ، كذلك المحاكمة هذى مالها كان تزيد تفضحو و تكشف مناوراتو و تورى للناس الكل اللى هو عاقس على الحريات و خانق الشعب .

هذاكه علاش يلزمنا نجعلو من ها المحاكمة فرصة اخرى نقويو فيها نضالنا من اجل الحرية و الديمقراطيه و نقاومو النظام و دكتاتو و ندعمو الكفاح الشعبى فى تونس .

كفاح كل الديمقراطيين و كل انصار الحرية و المناضلين الثوريين و العمال و الشبيبة و كل الطبقات الشعبية ضد ها المحاكمات الزايفة هو اللى ينجم يفشلها و يسد قدامها البيان و يرجعها محاكمة ضد النظام موش ضد المناضلين .

تسقط المحاكمات الرجعية المزيفة

عاش كفاح الجماهير الشعبية

اطلقو سراح المعتقلين السياسيين

الحرية للشعب

باريس فى ١ سبتمبر ١٩٧٢

(العامل التونسى)

LE SANG DES MARTYRS

Le régime de trahison nationale et d'exploitation a osé commettre une boucherie sans précédent à l'encontre de notre peuple en lutte pour la démocratie, l'indépendance nationale et le progrès social;

En effet les hordes fascistes au pouvoir à Tunis ont déclenché, face à la grève générale observée massivement par les travailleurs tunisiens le 26.1.78 à l'appel de leur organisation syndicale l'Union Générale des Travailleurs Tunisiens une vague de répression et de terreur précédée par des provocations et agressions répétées à l'encontre des travailleurs et des locaux syndicaux qui a abouti au massacre de plus de 200 martyrs, ainsi que plusieurs centaines voir des milliers de blessés et d'emprisonnés.

L'intervention massive de l'armée, de la police et des milices armées du Parti destourien pour réprimer violemment la grève générale et massive du 26.1.78 selon les différents témoignages concordants des observateurs ainsi que les correspondants internationaux, démontre,s'il en est besoin, l'isolement croissant du régime, c'est pourquoi il a eu recours au crime organisé.

Les luttes récentes ont démontré clairement l'échec de la politique antinationale et antidémocratique du régime destourien dépendant de l'impérialisme, ainsi que la faillite de ses mots d'ordre clefs que sont "Unité nationale" et " Paix sociale".

L Le mois de janvier restera gravé dans la mémoire de notre peuple en lutte quelque soient les sacrifices et les moyens mis en oeuvre par le régime aux abois.

En ces circonstances le Comité d'Information et de Défense des victimes de la répression en Tunisie luttant pour :

- Le triomphe des libertés politiques et syndicales
- La libération de tous les prisonniers politiques
- L'Amnestie totale et inconditionnelle

Lance un appel pressant à tous les démocrates, à l'opinion publique pour faire face à cette campagne de terreur qui vise les masses populaires et la classe ouvrière pour concrétiser leur solidarité agissante avec les victimes de la répression qui s'abat sur le peuple tunisien.

Le Comité d'Information et de Défense appelle massivement au MEETING qu'il organise pour :

- La levée de l'état de siège
- La libération de tous les syndicalistes et manifestants arrêtés
- Le respect des libertés politiques et syndicales
- le soutien actif à la classe ouvrière et son organisation syndicale l'U.G.T.T. autonome et combative
- La libération et l'amnestie inconditionnelle de tous les prisonniers politiques
- Gloire aux M[illegible] du 26 janvier 1978

M E E T I N G I N T E R N A T I O N A L
DIMANCHE 5[illegible] FEVRIER 1978 A 15 H. AU 44, RUE DRENNES
Paris VIe Mo ST Germain Des Prés

Avec la participation : Le Comité de Mobilisation (Section Provisoire UGET), soutenu par : Union des Travailleurs Immigrés tunisiens (UTIT), Anel Tounsi, El Hakika, El Mouhajir, Mouvement de l'Unité Populaire, Parti Révolutionnaire du Peuple Tunisien, Union de Lutte M-L tunisienne, Révolution Socialiste Arabe.

Le Comité soutient la Manifestation organisée à l'initiative du Collectif de Soutien aux luttes Populaires en Tunisie qui aura lieu le Samedi 4.2.78 à 14 h. 30 à Barbès, Paris 18e.

حول قانون
الخدمة المدنية

"العامل التونسي"
22 مارس 1978

النظام الدستوري العميل يقنن ممارساته الفاشية

يواصل النظام الدستوري الرجعي هجمته الفاشية المسعورة فبعد تنفيذ مجزرته الرهيبة بمناسبة الاضراب العام يوم 26 جانفي المنصرم عمد الى تطبيق سلسلة كاملة من العمليات الفاشية وذلك بغية اعادة سيطرته الكاملة على الوضع موهما بعودة الحياة في البلاد الى مجراها الطبيعي.

وهكذا استغل حالة الطوارئ ومنع الجولان لتوسيع الاعتقالات واجراء المحاكمات الاعتباطية كما عمد في نفس الوقت الى تقوية حملات الطرد التعسفي ضد العمال والطلبة والتلاميذ من مختلف المعامل والمؤسسات والكليات والمعاهد الثانوية. وقد حرص بالخصوص على تكسير الهياكل النقابية القائمة ووصل في ذلك الى حد فرض المؤتمر الخارق للعادة الصوري وتنصيب حفنة من المرتزقة على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل.

واليوم زيادة على مناوراته المفضوحة ضد المهاجرين و فئات شعبية معينة كالصحافيين والمهندسين والمحامين الشبان فقد تعمد النظام حبك مؤامرة "الخدمة المدنية" ساعيا من ورائها الى تكسير الشوكة النضالية لشباب بلادنا وجعل نسبة كبيرة منه مجرد احتياطي من اليد العاملة الرخيصة والمراقبة كما ينبغي ووضعه تحت ذمة الطبقات المهيمنة واسيادها الامبرياليين يستغلونه حسب مشيئتهم وحسب ما تقتضيه مصالحهم الانانية المعادية للوطن والشعب.

فقانون الخدمة المدنية المصادق عليه يوم 7 مارس الجاري يخول للنظام حق اجبار الشبان (ما بين 18 ـ 30 سنة) على دفع ما أسماه "ضريبة العرق والحرمان" وذلك بالزامهم على الشغل رغم ارادتهم في اي ميدان يمكن توجيههم اليه وبابخس الاجور ولمدة غير محدودة (سنتان قابلة للتجديد) ومن يرفض هذه السخرة يعامل كمجرم ويحكم عليه بالتشغيل الاصلاحي.

وقد صرح الوزير الاول عند مناقشة القانون في مجلس الامة قائلا: "... وغاية القانون هي توفير اليد العاملة الموجودة والعازفة عن القيام ببعض الاعمال" وهكذا فان غاية النظام من اصدار قانون الخدمة المدنية هو السيطرة على الجيش العرمرم من البطالين الشبان وخاصة اولئك العمال والطلبة الذين تمكنوا بوسيلة او باخرى من العثور على شغل او من مواصلة الدراسة ولكنهم وجدوا انفسهم مكرهين على البطالة بواسطة الطرد التعسفي من المعامل ومؤسسات التعليم لا لشيء الا لانهم اطروا حزما في الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية وتقدموا للصفوف الامامية في مسيرة النضال العمالي والطلابي معززين بذلك هذا المد الديمقراطي الوطني الثوري الذي ما انفك يتصاعد.

وليس غريبا ان يلتجئ النظام الدستوري الرجعي الى مثل هذه الاساليب الفاشية الدنيئة. فبحكم طبيعته الطبقية المعادية للوطن والشعب وبسبب احتداد ازمته الحالية في علاقتها بالازمة العامة التي يتخبط فيها سادته الامبرياليون فان النظام مجبور على المزيد من مصادرة خيرات البلاد والمزيد من امتصاص دماء الشعب وفي هذا النطاق فان حرصه على تقوية استغلال اليد العاملة كان لابد ان يقوده الى وضع خطته الفاشية الرامية الى احكام قبضته على جيش البطالين وجعله ذخيرة احتياطية لكل الاستغلاليين حيث تستفيد منه الرجعية المحلية خاصة وقت المواسم وتستعمله الدولة باستمرار لتوسيع دائرة الاستغلال الرجعي الامبريالي وذلك على حساب الميزانية المقتطعة من قوت الشعب وتحت ستار ما تسميه كذبا "المصلحة العامة" هذا علاوة على جعله سيفا مسلولا باستمرار على الجماهير العمالية والطلابية المناضلة.

ان الطبيعة الاستغلالية والقمعية لقانون الخدمة المدنية واضحة لا جدال فيها . وخلافا لما تحاول ترويجه الدعايات الدستورية المغرضة فان هذا القانون لا يهدف البتة الى نشر التكوين المهني بين الشبان وترغيبهم في العمل اليدوي كما انه لا يسعى بالمرة الى الحد من تيار النزوح للمدن والهجرة الى الخارج ومن باب أولى الى غرس الروح الوطنية ومقاومة فساد الاخلاق .. ان هذه التعلات الكاذبة واشباهها لن تنطلي على شبابنا وجماهير شعبنا وخاصة طبقتنا العاملة المصممة اكثر من اي وقت مضى على تقوية نفسها والتقدم بخطى ثابتة على طريق النضال والثورة .

ولقد اتفقت كلمة الرجعيين على فوائد قانون الخدمة المدنية وزكاه مجلس الامة بالاجماع الكامل . ومما لا ريب فيه ان الانتهازيين على اختلاف اشكالهم سيهللون كما دتهم عرقلة النضال ضد هذا القانون الرجعي مقدمين بذلك خدمة كبرى للنظام الدستوري . لكن شبابنا وجماهير شعبنا وفي مقدمتها الطبقة العاملة سوف لن تعوقها المناورات الانتهازية وستعمل بكامل الحزم على افشال قانون الخدمة المدنية في نطاق التصدي الشامل للهجمة الدستورية الرجعية والنضال المتواصل لاحباط كل المناورات الفاشية .

ومن المؤكد ان النضال ضد قانون الخدمة المدنية مهما اتسعت دائرته وتنوعت اساليبه سيظل محدودا مالم يندرج بصورة صحيحة ضمن مطالب الطبقة العاملة الآنية حيث انها مهددة بصفة شاملة بهذا القانون الفاشي . لذلك فانه مطروح على جميع العمال الواعين وخاصة منهم الثوريون الماركسيون اللينينيون ان يحرصوا على دفع وتطوير النضال ضد قانون الخدمة المدنية في صفوف العمال وان يكونوا دوما على استعداد لربط شتى تحركات شتى المناضلين على هذا القانون من مختلف الاوساط الشعبية بعجلة النضال العمالي المطلبي والسياسي .

ولا شك ان الرجعية الدستورية والسائرون في ركابها ستتظافر جهودهم لتكريس مؤامرة الخدمة المدنية ولكن بفضل النضالية الرائدة لطبقتنا العاملة والطاقة الكفاحية العظيمة لشبابنا وجماهير شعبنا فان مؤامرة الرجعية الدستورية ومناوراتها ذنابها الانتهازيين ستبوء لامحالة بالفشل الذريع .

* تسقط الهجمة الفاشية للنظام الدستوري العميل .
* لتتجند ضد قانون الخدمة المدنية اداة لتقوية الاستقلال والقمع .
* عاشت الطبقة العاملة التونسية في طليعة النضال من اجل الديمقراطية والتحرر الوطني والمستقبل الاشتراكي الوضاء .

22 مارس 1978 — "العامل التونسي"

عنوان المراسلة

M. AMEL TOUNSI
BP 4909 75421 PARIS CEDEX 09
CCP LA SOURCE 31 251 00

IP SEC

تونس:

مهرجان التضامن مع الشعب التونسي

يوم الجمعة 24 فيفري 1978

و ذلك يوم الجمعة 24 فيفري 1978 على الساعة الثامنة مساء بقاعة الموتويالتي - نهج سان فيكتور عدد 5 - ميترو : موبير موتويالتي

ايها الرفاق ايها الاصدقاء

امام تازم ظروف العيش لدى الجماهير الشعبية و امام البطالة وارتفاع الاسعار المجحف و امام انتهاك ابسط الحريات النقابية و السياسية اتسعت النضالات و عمت الاضرابات كافة انحاء البلاد لتعبر من جديد عن رفضها للسياسة اللاوطنية و اللاديمقراطية و اللاشعبية للنظام الدستوري. و انفجر غضب الجماهير الشعبية يوم 26 جانفي الذي كان يوم اضراب عام و شامل اعلن عنه الاتحاد العام التونسي للشغل. امام كل هذه النضالات كان رد النظام الرجعي العميل عنيفا وفاء منه لطبيعته الرجعية و المعادية للجماهير معبرا بذالك مرة اخرى عن عجزه للاستجابة للمطامح الشعبية فحرك النظام الدستوري كل اجهزته القمعية (من ميليشيا - و بوليس - و جيش ..) و كانت الحصيلة الاولى لهذه النضالات:

* اكثر من 500 شهيد.
* اكثر من الف جريح.
* اكثر من الفي موقوف .
* و محاكمات اعتباطية يومية اصدرت احكامها ضد اكثر من 200 من المواطنين و تتراوح الاحكام بين 6 اشهر و 7 سنوات من السجن.

و اليوم و رغم حالة الحصار و منع الجولان، و رغم القوانين الاستثنائية و الحملات التخديرية التي تنشطها أجهزة الاعلام، و رغم ايقاف المئات من النقابيين و الديمقراطيين و الثوريين، رغم كل ذلك يتواصل المد الجماهيري و يتواصل النضال في الجامعات و المعاهد الثانوية التي اغلق العديد منها منذ يوم 11 فيفري 1978. ان مساندة نضالات الجماهير الشعبية مهمة ملحة على كل القوى الديمقراطية و المعادية للامبريالية و للتعبير عن تضامننا مع النضالات الشعبية.

تدعو لجنة التعبئة لمساندة النضالات الشعبية في تونس (فرع باريس المؤقت للاتحاد العام لطلبة تونس) و بمساندة التنظيمات الديمقراطية الممضية الى المشاركة في المهرجان العالمي الذي سينعقد يوم 24 جانفي على الساعة الثامنة مساء بالموتويالتي

** لندد بحالة الحصار و بالقوانين الاستثنائية ..
** لنفرض معا ايقاف المحاكمات و التتبعات حالا ضد المناضلين النقابيين واطلاق سراح المتظاهرين الموقوفين و كل المساجين السياسيين ..
** لندد بشدة بالمؤتمر الاستثنائي المزعوم الذي ينظمه الدستور يوم 25 فيفري..
** لنقف صفا واحدا مع نضالات الطبقة العاملة التونسية من اجل اتحاد عام تونسي للشغل مستقل ديمقراطي ممثل و مناضل ..

باريس في 15 فيفري 1978

لجنة التعبئة لمساندة النضالات الشعبية

في تونس.

بمساندة: لجنة الاعلام و الدفاع عن ضحايا القمع في تونس - العامل التونسي - المهاجر - اتحاد العمال المهاجرين التونسيين - حزب الشعب الثوري - الاتحاد الم.ل.التونسي - التجمع لمساندة النضالات الشعبية في تونس -

Tunisie

GRAND MEETING DE SOLIDARITÉ AVEC LE PEUPLE TUNISIEN
VENDREDI 24 FÉVRIER 1978
MUTUALITÉ (SALLE C) 20 H

24, Rue St Victor Paris 75005 – Métro : Maubert-Mutualité

Camarades et amis,

Face à la détérioration des conditions de vie des masses populaires, face au chômage, à la hausse des prix, aux bafouements des libertés politiques et syndicales, de larges mouvements de grèves et de protestations se sont propagés à travers tout le pays, dénonçant la politique anti-nationale, anti-démocratique et anti-populaire du régime destourien.

Ce grand mécontentement populaire explosa le 26 janvier 1978 lors de la grève générale appelée par l'UGTT. Fidèle à sa nature réactionnaire et incapable de satisfaire les revendications légitimes des masses populaires, le pouvoir destourien a fait intervenir tout son arsenal répressif (milice, police, BOP, armée).

Le Bilan provisoire de cette répression barbare est de : Plus de 500 tués, plus d'un millier de blessés, plus de 2000 arrestations, des procès quotidiens dans lesquels déjà, plus de 200 patriotes furent condamnés arbitrairement à des peines allants de 6 mois à 7 ans de prison ferme.

Aujourd'hui la résistance populaire continue malgré l'etat d'urgence, les lois d'exeption, la campagne d'intoxication et l'arrestation de plusieurs centaines de syndicalistes, démocrates et révolutionnaires. Cette résistance se poursuit aussi dans les universités et établissements secondaires dont plusieurs furent fermés depuis vendredi 11/2/1978.

Le Peuple Tunisien a plus que jamais besoin du soutien de toute les forces démocratiques et anti-impérialistes.

Pour exprimer cette solidarité, le COMITE DE MOBILISATION POUR LE SOUTIEN DES LUTTES POPULAIRES EN TUNISIE (SECTION PROVISOIRE DE PARIS -- UGET), en coordination avec d'autres sections provisoires de l'UGET en France, et le soutien des organisations signataires, vous appelle à participer massivement au Meeting International du Vendredi 24 février 1978 qui se tient à 20h à la Mutualité salle C.

- EXIGEONS TOUS ENSEMBLE LA LEVEE IMMEDIATE DE L'ETAT D'URGENCE ET TOUTES LES LOIS D'EXEPTION.
- MOBILISONS-NOUS POUR L'ARRET IMMEDIAT DE TOUS LES PROCES ET DE TOUTES LES POURSUITES CONTRE LES MILITANTS SYNDICALISTES ET POUR LA LIBERATION DE TOUS LES SYNDICALISTES ET MANIFESTANTS AINSI QUE TOUS LES PRISONNIERS POLITIQUES.
- EXPRIMONS NOTRE DENONCIATION DU CONGRES EXTRAORDINAIRE FANTOCHE DU 25/2/78 ORGANISE PAR LE DESTOUR ET SOUTENONS LA LUTTE DE LA CLASSE OUVRIERE TUNISIENNE POUR UNE UGTT AUTONOME DEMOCRATIQUE, REPRESENTATIVE ET COMBATTIVE.

Le Comité de mobilisation pour le soutien des lettes populaires en TUNISIE
(Section Provisoire de Paris UGET)

Paris le 15/2/1978

AVEC LE SOUTIEN DE :

Amel TOUNSI, el Mouhajir, Parti Révolutionnaire du Peuple Tunisien, Union de lutte Tunisienne (M-L); Comité d'information et de défense des victimes de la répression en Tunisie, Union des Travailleurs Immigrés Tunisiens, Collectif de soutien aux luttes populaires en Tunise.

Impr. Spé.

المجد والخلود لشهداء شعبنا

تعيش بلادنا فترة تاريخية مملوءة بالنضالات والتضحيات الرائعة التي قدمها شعبنا وعلى راسه الطبقة العاملة في مواجهة عنيفة ودامية مع النظام الدستوري الرجعي.

وقد جاءت تلك النضالات كرفض قاطع من طرف الطبقة العاملة والجماهير الشعبية لسياسة الاستغلال والقمع التي يمارسها النظام ضدها.

ان الازمة الاقتصادية التي تتخبط فيها بلادنا هي نتيجة حتمية لعمالة النظام الدستوري وخضوع اقتصاد بلادنا للنظام الامبريالي الراسمالي العالمي الذي يعيش ازمة عامة لم يشهد مثيلها منذ الحرب العالمية الثانية.

ان النظام التونسي نظرا لطبيعته الطبقية البرجوازية واللاوطنية يريد القاء عبئ الازمة الاقتصادية على كاهل الجماهير الشعبية بالرفع الفاحش في الاسعار وتجميد الاجور لمدة خمس سنوات والرمي بمئات الآلاف من ابناء الشعب في البطالة والهجرة.

وقد رفضت الطبقة العاملة هذه السياسة المعادية للشعب والطبقات المضطهدة وصعدت في السنين الاخيرة من نضالاتها الى ان اجبرت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل المرتبطة بالنظام والممثلة للمصالح البرجوازية داخل الطبقة الشغيلة الى شن الاضراب العام بكامل انحاء البلاد.

غير ان النظام الدستوري وفيا لمصالحه الطبقية واللاوطنية لم يجد من حل كعادته سوى قمع الطبقة العاملة ومحاولة تكسير اضرابها واستفزازها عن طريق مرتزقته وبوليسه وجيشه.

فكان رد الطبقة العاملة عنيفا وخرجت الى الشوارع لتعبر عن غضبها وعدائها للنظام الدستوري والتفت الجماهير الشعبية بمختلف فئاتها حولها الشئ الذي ادخل الرعب في صفوف النظام فانزل كل قواته القمعية واطلق النار على الجماهير العزلاء وقتل المئات وجرح واعتقل الآلاف من ابناء الشعب. فبرهن مرة اخرى على حقده الطبقي وعلى انه نظام يمثل اقلية من البرجوازيين العملاء وكبار ملاكي الارض والسماسرة الكمبرادوريين. كما برهن ان الجيش والبوليس هما في خدمة تلك الطبقات الرجعية وانهما جهازين معاديين للطبقة الشغيلة والشعب.

اما الطبقة العاملة فقد برهنت على قدرة نضالية رائعة وروحا ثورية عالية مؤكدة على انها الطبقة الاكثر ثورية في مجتمعنا وانها العدو اللدود للنظام الدستوري والطبقات الرجعية التي يمثلها. فواجهت العنف الرجعي بالعنف الجماهيري الثوري غير مبالية برصاص العدو وبباتته وقدمت العشرات من خيرة ابناء الشعب تضحية من اجل الخبز والحرية والكرامة الوطنية.

كما برهنت الطبقة العاملة التونسية من خلال الاحداث الدامية الاخيرة انها بلغت درجة اعلى في وعيها الطبقي فتجاوزت الاطار الاقتصادي الضيق الذي ارادت حصرها فيه قيادة الاتحاد ورفضت ان تكون العوبة في يد جناح ضد جناح آخر من الاجنحة المتناحرة داخل النظام ورفعت شعارات سياسية ضد النظام الدستوري بوصفه ممثلا للطبقات الرجعية الاستغلالية المرتبطة بالامبريالية:

* فلوس الشعب يا حوافة * وينو الاستقلال يا دم الفلاقة * الخبز والحرية والكرامة الوطنية ... الخ

أيها الجماهير المهاجرة:

بقدر ما كانت عزيمة العمال والجماهير الشعبية كبيرة على النضال من اجل الاستقلال والديمقراطية بقدر ما كانت عزيمة النظام على ضرب تلك النضالات وقمع الجماهير.

فبعد مئات القتلى وآلاف الجرحى اعلن النظام الدستوري العميل حالة الطوارئ في بكامل انحاء البلاد ومنع الجولان في تونس العاصمة واحوازها ويشن اليوم حملة فاشية واسعة من الاعتقالات ضد الثوريين والنقابيين وكل الذين شاركوا في المظاهرات الشعبية وقد امتلات السجون بالموقوفين الى حد أن التجأ الى تركيز المحتشدات بالمنزه وثكنة بوفيشة حسب بعض الاخبار التي ترد من تونس.

ان هذا الوضع يطرح على الطبقة الشغيلة التونسية وخاصة طليعتها الثورية ان تستخلص الدروس من الاحداث الاخيرة حتى تدافع على مكاسبها وتجعل منها سلاحا للمستقبل.

كما يطرح هذا الوضع على الجماهير المهاجرة ضحية سياسة النظام اللاوطنية واللاشعبية ان تساند بكل قواها الطبقة العاملة التونسية والجماهير الشعبية في نضالاتها وضد القمع الاعمى المسلط عليها من طرف النظام العميل.

** لنتجند من اجل رفع حالة الطوارئ ومنع الجولان !
** لنتجند من اجل اطلاق سراح النقابيين والمتظاهرين الموقوفين وكل المساجين السياسيين !
** لنتجند من اجل ايقاف المحاكمات المزيفة !
** عاش نضال الطبقة الشغيلة من اجل اتحاد عام تونسي للشغل ديمقراطي مستقل ممثل ومناضل !
** عاش نضال شعبنا من اجل الخبز والحرية والكرامة الوطنية !
** يسقط النظام التونسي عميل الامبريالية !
** لامجاهد اكبر الا الشعب !

العامل التونسي

EL AMAL TOUNSI
B.P. 4909
75421 PARIS CEDEX 09

Imp. Spé.

"العامل التونسي"
22 مارس 1978

حول قانون
الخدمة المدنية

النظام الدستوري العميل يقنن ممارساته الفاشية

يواصل النظام الدستوري الرجعي هجمته الفاشية المسعورة
فبعد تنفيذ مجزرته الرهيبة بمناسبة الاضراب العام يوم 26 جانفي المنصرم عمد الى تطبيق سلسلة كاملة من العمليات الفاشية وذلك بغية اعادة سيطرته الكاملة على الوضع موهما بعودة الحياة في البلاد الى مجراها الطبيعي .

وهكذا استغل حالة الطوارئ ومنع الجولان لتوسيع الاعتقالات واجراء المحاكمات الاعتباطية كما عمد في نفس الوقت الى تقوية حملات الطرد التعسفي ضد العمال والطلبة والتلاميذ من مختلف المعامل والمؤسسات والكليات والمعاهد الثانوية . وقد حرص بالخصوص على تكسير الهياكل النقابية القائمة ووصل في ذلك الى حد فرض المؤتمر الخارق للعادة الصوري وتنصيب حفنة من المرتزقة على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل .

واليوم زيادة على مناوراته المفضوحة ضد المهاجرين وفئات شعبية معينة كالصحافيين والمهندسين والمحامين الشبان فقد تعمد النظام حبك مؤامرة "الخدمة المدنية" ساعيا من ورائها الى تكسير الشوكة النضالية لشباب بلادنا وجعل نسبة كبيرة منه مجرد احتياطي من اليد العاملة الرخيصة والمراقبة كما ينبغي ووضعه تحت ذمة الطبقات المهيمنة واسيادها الامبرياليين يستغلونه حسب مشيئتهم وحسب ما تقتضيه مصالحهم الانانية المعادية للوطن والشعب .

فقانون الخدمة المدنية المصادق عليه يوم 7 مارس الجاري يخول للنظام حق اجبار الشبان (ما بين 18 – 30 سنة) على دفع ما أسماه "ضريبة العرق والحرمان" وذلك بالزامهم على الشغل رغم ارادتهم في اي ميدان يمكن توجيههم اليه وبابخس الاجور ولمدة غير محدودة (سنتان قابلة للتجديد) ومن يرفض هذه السخرة يعامل كمجرم ويحكم عليه بالتشغيل الاصلاحي .

وقد صرح الوزير الاول عند مناقشة القانون في مجلس الامة قائلا : "... وغاية القانون هي توفير اليد العاملة الموجودة والعازفة عن القيام ببعض الاعمال" وهكذا فان غاية النظام من اصدار قانون الخدمة المدنية هو السيطرة على الجيش العرمرم من البطالين الشبان وخاصة اولئك العمال والطلبة الذين تمكنوا بوسيلة او باخرى من العثور على شغل او من مواصلة الدراسة ولكنهم وجدوا انفسهم مكرهين على البطالة بواسطة الطرد التعسفي من المعامل ومؤسسات التعليم لا لشيء الا لانهم اظهروا حزما في الدفاع عن حقوقهم المادية والمعنوية وتقدموا للصفوف الامامية في مسيرة النضال العمالي والطلابي معززين بذلك هذا المد الديمقراطي الوطني الثوري الذي ما انفك يتصاعد .

وليس غريبا ان يلتجئ النظام الدستوري الرجعي الى مثل هذه الاساليب الفاشية الدنيئة . فبحكم طبيعته الطبقية المعادية للوطن والشعب وبسبب احتداد ازمته الحالية في علاقتها بالازمة العامة التي يتخبط فيها سادته الامبرياليون فان النظام مجبور على المزيد من مصادرة خيرات البلاد والمزيد من امتصاص دماء الشعب وفي هذا النطاق فان حرصه على تقوية استغلال اليد العاملة كان لابد ان يقوده الى وضع خطته الفاشية الرامية الى احكام قبضته على جيش البطالين وجعله ذخيرة احتياطية لكل الاستغلاليين حيث تستفيد منه الرجعية المحلية خاصة وقت المواسم وتستعمله الدولة باستمرار لتوسيع دائرة الاستغلال الرجعي الامبريالي وذلك على حساب الميزانية المقتطعة من قوت الشعب وتحت ستار ما تسميه كذبا "المصلحة العامة" هذا علاوة على جعله سيفا مسلولا باستمرار على الجماهير العمالية والطلابية المناضلة .

ان الطبيعة الاستغلالية والقمعية لقانون الخدمة المدنية واضحة لا جدال فيها • وخلافا لما تحاول ترويجه الدعايات الدستورية المغرضة فان هذا القانون لا يهدف البتة الى نشر التكوين المهني بين الشبان وترغيبهم في العمل اليدوي كما انه لا يسعى بالمرة الى الحد من تيار النزوح للمدن والهجرة الى الخارج ومن باب أولى الى غرس الروح الوطنية ومقاومة فساد الاخلاق •• ان هذه التعلات الكاذبة واشباهها لن تنطلي على شبابنا وجماهير شعبنا وخاصة طبقتنا العاملة المصممة اكثر من اي وقت مضى على تقوية نفسها والتقدم بخطى ثابتة على طريق النضال والثورة •

ولقد اتفقت كلمة الرجعيين على فوائد قانون الخدمة المدنية وزكاه مجلس الامة بالاجماع الكامل • ومما لا ريب فيه ان الانتهازيين على اختلاف اشكالهم سيحاولون كما دتهم عرقلة النضال ضد هذا القانون الرجعي مقدمين بذلك خدمة كبرى للنظام الدستوري • لكن شبابنا وجماهير شعبنا وفي مقدمتها الطبقة العاملة سوف لن تعوقها المناورات الانتهازية وستعمل بكامل الحزم على افشال قانون الخدمة المدنية في نطاق التصدي الشامل للهجمة الدستورية الرجعية والنضال المتواصل لاحباط كل المناورات الفاشية •

ومن المؤكد ان النضال ضد قانون الخدمة المدنية مهما اتسعت دائرته وتنوعت اساليبه سيظل محدودا مالم يندرج بصورة صحيحة ضمن مطالب الطبقة العاملة الآنية حيث انها مهددة بصفة شاملة بهذا القانون الفاشي • لذلك فانه مطروح على جميع العمال الواعين وخاصة منهم الثوريون الماركسيون اللينينيون ان يحرصوا على دفع وتطوير النضال ضد قانون الخدمة المدنية في صفوف العمال وان يكونوا دوما على استعداد لربط شتى تحركات مناضلي هذا القطاع من مختلف الاوساط الشعبية بعجلة النضال العمالي المطلبي والسياسي •

ولا شك ان الرجعية الدستورية والسائرون في ركابها ستتظافر جهودهم لتكريس مؤامرة الخدمة المدنية ولكن بفضل النضالية الرائدة لطبقتنا العاملة والطاقة الكفاحية العظيمة لشبابنا وجماهير شعبنا فان مؤامرة الرجعية الدستورية ومناوراتها ذنابها الانتهازيين ستبوء لامحالة بالفشل الذريع •

* تسقط الهجمة الفاشية للنظام الدستوري العميل •
* لتتجند ضد قانون الخدمة المدنية اداة لتقوية الاستقلال والقمع •
* عاشت الطبقة العاملة التونسية في طليعة النضال من اجل الديمقراطية والتحرر الوطني والمستقبل الاشتراكي الوضاء •

22 مارس 1978 "العامل التونسي"

عنوان المراسلة

M. AMEL TOUNSI
BP 4909 75421 PARIS CEDEX 09
CCP LA SOURCE 31 251 00

CHS PF

عـــاش عـــيد العمال ـ ١ ماى

تحيى الطبقة العاملة والشعب التونسى عيد العمال هذه السنة فى ظرف يتسم بالهجمة الدموية التى شنها النظام الدستورى العميل التى اودت بحياة مئات الشهداء محاولة منه اخماد صوت الجماهير الشعبية وكبت تطلعاتها نحو التحرر الوطنى والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ضد اعدائها القوميين والطبقيين الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية ٠

و تحيى الجماهير الكادحة والمسحوقة ١ ماى و نمنظمتها النقابية الاتحاد العام التونسى للشغل يتتعرض الى حملة شرسة تستهدف الى تفكيكها وخنق التيار الوطنى الديمقراطى فى صلبها ٠

و قبل ثلاثة اشهر اى اى فى يوم ٢٦ جانفى ، عندما استجابت الجماهير الشعبية الى نداء الاضراب العام الذى نادى به الاتحاد العام التونسى للشغل ، واجه النظام البورقيبى العميل المظاهرات التى خرجت من كل انحاء البلاد بالقمع الدموى مستعملا كل اجهزته القمعية من بوليس وجيش وميليشيا ٠ لقد تلطخ النظام العميل بدم المئات من الشهداء والالاف من الجرحى و بعد اعتقل الالاف من النقابيين والمتظاهرين

ان الخاصية الاساسية للقمع الدموى لتحركات ٢٦ جانفى تتميز بعسكرة متزايده للنظام (تدخل الجيش فى قصر هلال ، يوم ٢٦ جانفى ، تعيين ضابط على راس ادارة "الامن الوطنى") ان لهذه العسكرة عواقب وخيمة على الحيات السياسية والاجتماعية فى بلادنا ٠

الا ان القمع لم يقف عند مجزرة ٢٦ جانفى بل تواصل بمحاولة تفكيك الاتحاد العام التونسى للشغل وابقائه تحت هيمنة الحزب والنظام الدستورى وذلك من خلال عقد المؤتمر الاستثنائى الصورى فى نفيفرى ٧٨ والذى فرض على الاتحاد قيادة مرتزقة ٠ واستمرت هذه العملة بسلسلة المحاكمات الجائرة والصورية وموجة الطرد والتعسف والانتقامى ضد العمال والطلبة والتلامذة وسن قوانين قمعية جديدة لارهاب الشباب كقانون "الخدمة المدنية" ٠

ان كل هذه الحملات التعسفية لم تنل من نضالية و صمود شعبنا وفى طليعته الطبقة العمالية ٠

وبمناسبة ١ ماى ٧٨ عيد العمال العالمى وزمز تضامنهم ندعوا كل الوطنيين والديمقراطيين و الثوريين فى الهجرة ان يعبروا عن تضامنهم الفعال مع نضال الشعب التونسى من اجل :

= التحرر الوطنى والديمقراطية
= اسقاط القيادة المفروضه على الاتحاد العام التونسى للشغل
= رفض المؤتمر الصورى للاتحاد العام التونسى للشغل
= من اجل اتحاد عام تونسى للشغل حر ، ديمقراطى و ممثل

ه حلموا جميعا الى المظاهرة التى ينادى اليها

الاتحاد العملل المهاجرين التونسيين و لجنة الاعلام والدفاع عن ضحايا القمع بتونس

الاثنين يوم ١ ماى ١٩٧٨ الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

RDV Place de la République à l'angle du Bld St- Martin

بمساندة العامل التونسى ، جريدة المهاجر ، الحزب الثورى للشعب التونسى

VIVE LE 1 MAI

La classe ouvrière et le peuple tunisiencommémorent cette année la fête du travail dans une étape qui se caractérise par la répression sanglante sur les masses populaires. Cette répression est menée par le pouvoir destourien, valet de l'impéria lisme, en vue d'étouffer les aspirations du peuple tunisien pour l'indépendance nationale, la démocratie et le progrès social; contre ses ennemis nationaux et de clas se : l'impérialisme, le sionisme et la réaction.

Les masses laborieuses et desheritée fêtent le 1 mai au moment où leur cen trale syndicale l'UGTT est soumise aux attaques violents en vue de la démenteler et d'etouffer le courant patriotique et démocratique en son sein.

En effet, il y a 3 mois, le 26 janvier lorsque les masses populaires et les travailleurs ont répondu au mot d'ordre de grève lancé par l'UGTT, le régime destourien n'a pas hesité à réprimer dans le sang les manifestations qui ont éclaté à travers tout le pays, utilisant tout son arsenal de répression : police, armée et milice du parti. Le régime destourien porte la responsabilité du massacre de centaines de martyrs, de milliers de blessés et l'arrestation de milliers de syndicalistes et manifestants.

La caractéristique essentielle de la répression sanglante du 26 janvier 78 est constituée par un processus de militarisation de plus en plus marqué du régime destourien (Ksar Hellal, 26 janvier, nomination d'un militaire à la tête de la "sureté nationale") ce processus ne manquera pas d'avoir de graves conséquences sur la vie économique et sociale de notre pays.

La répression ne s'est pas arrêtée au massacre du 26 janvier bien au contraire elle a donne suite à une campagne de démentellement de l'UGTT en vue de la maintenir sous la férule du parti et du régime destourien, et ce par la tenu d'un congrès fantôche, en février 78, qui a imposé à la tête de l'UGTT une direction à la solde du pouvoir.

La campagne se prolonge encore par des procès expéditifs et inniques et par une vague de licenciements et d'exclusions contre les ouvriers, les étudiants et les éléves. Le pouvoir a profite de l'occasion pour décréter de nouvelles lois répressives comme celle relative au "service civil", en vue de terroriser la jeunesse.

Ces campagnes répressives ne pourront en aucun cas entamer la combattivité et la résistance de notre pauple et son avant garde la classe ouvrière tunisienne.

Ainsi et à l'occasion du 1er Mai, fête mondiale du travail et symbole de l'unité de la classe ouvrière, NOUS APPELONS TOUS LES TRAVAILLEURS, LES PATRIOTES LES DEMOCRATES ET REVOLUTIONNAIRES, IMMIGRES A VENIR EXPRIMER LEUR SOUTIEN EFFECTIF A LA LUTTE DU PEUPLE TUNISIEN POUR :

* L'INDEPENDANCE NATIONALE ET LA DEMOCRATIE
* A BAS LA DIRECTION IMPOSEE A L'UGTT
* DENONCONS LE CONGRES EXTRAORDINAIRE FANTOCHE DE L'UGTT
* POUR UNE UGTT AUTONOME, DEMOCRATIQUE ET REPRESENTATIVE

APPEL du

COMITE D'INFORMATION ET DE DEFENSE DES VICTIMES DE LA REPRESSION EN TUNISIE

UNION DES TRAVAILLEURS IMMIGRES TUNISIENS

à la MANIFESTATION

RDV Place de la République
à l'angle du Bld St-Martin

Avec le SOUTIEN DE : EL AMEL TOUNSI, Journal EL MOUHAJIR, PARTI REVOLUTIONNAIRE DU PEUPLE TUNISIEN

كلنا للمظاهرة الاحتجاجية ضد القمع الارهابي في تونس

يـــوم **السبت 4 فيفري 78** على الساعة الثانية و النصف بعد الزوال بـ : **باربس**

حـدث الصدام العنيف بين قوى النظام الفاشية و بين الجماهير العمالية و الشعبية المكافحة من اجـــل الخبز و الحرية و السيادة الوطنيه و ذلك نتيجة المأزق التي آلت إليه سياسة التبعية التي انعكست على بلادنـــا بأوخم العواقب و التي هبّت أوسع الجماهير الشعبية و خاصة الطبقة الشغيلة تناضل ضدها نضالا مستميتا .

فبعد الاستفزازات المتكررة هذه الايام ضد العمال و ضد النقابيين و ضد الاتحاد العام التونسي للشغـــل من محاصرات بوليسية و ايقافات للنقابيين و استفزازات سافرة للجماهير العمالية ،و بعد الرد المشروع على هـــذه الاستفزازات بالاعلان على الاضراب العام من طرف المكتب التنفيذى للاتحاد ،ظن دعاة الدكتاتورية ان ساعتـهـم دقت و هبوا لتنفيذ مخططهم ضد الطبقة الشغيلة و نقابتها و ضد الشعب التونسي باسره . لقد جندوا قـــوات البوب و دبّاباب الجيش لمحاصرة العمال و نقابتهم و جند الصياح مرتزقته و عصاباته الاستفزازية وريثة لـجـــان الرعاية السيئة الصيت ،فانقلبوا الى مشعّلي حرائق و نهّابي دكاكين يهيئون لقوى القمع تدخلها الدموى ضـــد جماهير المضربين و المتظاهرين من اجل المطالب النبيلة للشعب التونسي في الحرية و الكرامة الوطنية و العدالـــة الاجتماعية .

ان الاعلان على حالة الطوارئ و تنظيم حملات الايقاف ضد المواطنين و العمال و النقابيين و اعظاء المكتـــب التنفيذى و الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل ... ،ان كل هاته الاجراءات القمعية لن تثني عزيمـــة شعبنا و في مقدمته الطبقة الشغيلة عن النضال من اجل نيل حقـــوقه الديمقراطية و الوطنية المشروعة .

ايها العمال التونسيون ،ايها المناضلون الثوريون ،ايها الوطنيون و الديمقراطيون ،ان الواجب يدعـونـــا للتضامن مع جماهير شعبنا و الطبقه الشغيله و الوقوف صفا واحدا الى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل.

فلنعبّر كلنا يوم السبت 4 فيفرى على سخطنا ضد الجرائم الفاشيه و لنفرض :

- رفع حالة الطوارئ و الغاء كل القوانين الاستثنائية
- اطلاق سراح كل الموقوفين و ايقاف كل التتبعات ضدهم
- اقصاء كل العناصر التي تسبّبت في اراقة دم ابناء شعبنا
- رفع الحصار على الاتحاد العام التونسي للشغل و ضمان الحريات النقابية و العامة

* عـاش الاتـحـاد الـعام الـتـونسي للشغل مستقلا و ديمقراطيا !
* الـنـصـر لـلـطـبـقـة الـشـغـيـلـــــة !
* عاش نضال الشعب التونسي من اجل الديمقراطيه و الاستقلال الكامل !
* لا مـــجـــاهـــد اكـــبـــر الا الشعب !

العامل التونسي

باريس

Aprés les multiples provocations survenues ces derniers jours en Tunisie , contre les ouvriers et les syndicalistes (encerclement policier, arrestations massives),la riposte légitime a été l'appel à la grève générale lancée par le Bureau Exécutif de l'Union Générale des Travailleurs Tunisiens (UGTT). Les partisans de la dictature en ont profité pour exécuter leur sinistre plan contre la classe ouvrière son syndicat et tout le peuple tunisien. Ils ont mobilisé pour cela les BOP et les chars de l'armée pour encercler le siège du syndicat. Sayah a battu le rappel de ses mercenaires et de ses commandos de provocateurs. Véritables pillards, incendiaires ils ont provoqué ainsi délibérement la répression sanglante contre les grévistes et les manifestants qui luttaient pour les nobles aspirations du peuple tunisien à la liberté, la dignité nationale et la justice sociale.

Exigeons avec le peuple tunisien : La levée de l'état d'urgence, la suppression du quadrillage policier et militaire, la libèration de toutes les personnes arrétées, le respect des libertés et la satisfaction des revendicatins ouvrières.

Participons nombreux à la :

MANIFESTATION CONTRE LA REPRESSION EN TUNISIE

SAMEDI 4 FEVRIER 78 A 14H30 METRO barbés

= Vive l'UGTT indépendante et démocratique. = La classe ouvrière vaincra. =Vive la lutte du peuple tunisien pour la démocratie et l'idépendance totale. = Un seul combattant suprême : le peuple !

Imp.Sp.T.T. EL AMEL TOUNSI